الأمم المتحدة

A/68/357

الجمعية العامة

Distr.: General
3 September 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية

تقرير الأمين العام**

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩/٦٧، يقدِّم هذا التقرير تقييماً سنوياً لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ويعرض التقريرُ آخر المستجدات في إطار مجالات مواضيعية ستة هي: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ وتعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى؛ والتجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية؛ وزيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ والديون الخارجية؛ ومعالجة المسائل النظُمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية. وترد سائر المستجدات المتعلقة بتعزيز عملية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل التنمية في فرع عنوانه ”المثابرة على العمل“.

* A/68/150.

** أعد هذا التقرير بالتشاور مع موظفين من المؤسسات الكبرى صاحبة المصلحة المشارِكة في عملية تمويل التنمية. لكن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي وحدها المسؤولة عن مضمون التقرير.

270913 270913 13-46304 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

١ – يشدد توافقُ آراء مونتيري وإعلانُ الدوحة بشأن تمويل التنمية على الأهمية الحاسمة لحشد المدخرات المحلية، العامة والخاصة على حد سواء، من أجل بلوغ الأهداف المشتركة المتمثلة في تحقيق النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه“، يعاد تأكيد الحاجة إلى تعبئة الموارد المحلية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للتنمية المستدامة.

٢ – ورغم أن الاحتياجاتِ التقديرية من التمويل اللازم للتنمية المستدامة هي بالضرورة احتياجاتٌ غير دقيقة، فإن الدراسات كلها تجمع دونما استثناء على أن الاحتياجات المذكورة شديدة الضخامة. بيد أن الاحتياجات التقديرية من التمويل لا تزال نسبتها إلى المدخرات والأصول العالمية نسبةً صغيرة نوعا ما. وتقدر المدخرات العالمية السنوية في عام ٢٠١٢ بما يقرب من ١٧ تريليون دولار[(١)]، في حين بلغت الأصولُ المالية العالمية زهاء ٢١٨ تريليون دولار في عام ٢٠١١[(٢)]. وإعادةُ تخصيص مجموع الأصول المالية العالمية أمر محفوف بالتحديات، إلا أن إعادة توجيه نسبة مئوية صغيرة من هذه الاستثمارات، تتراوح مثلا بين ٣ و ٥ في المائة، لأهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يحدث أثرا عميقا.

٣ – وفي عام ٢٠١١، بلغ متوسط معدل الادخار في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ما نسبته ٣٢ في المائة مقارنةً بنسبة ١٨ في المائة في البلدان المرتفعة الدخل[(٣)]، مما يعني أن تحولا قد حدث في أرصدة المدخرات فازدادت حصتها في البلدان النامية بعد أن كان الجانب الأكبر منها من نصيب البلدان المتقدمة النمو. بل إن دراسة أجرتها في الآونة الأخيرة مجموعة البنك الدولي[(٤)] تتوقع أن يصبح العالم النامي، في أقل من جيلٍ واحد وفي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا [BRICS] بالدرجة الأولى، مصدرا لنصف الرصيد العالمي من رأس المال وذلك مقارنةً بحصته التي تقل اليوم عن الثلث.

---

(١) انظر من إصدارات صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook* (Washington, D.C., 2012).

(٢) انظر: TheCityUK, “Fund management 2012”. ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الشبكي التالي: thecityuk.com.

(٣) قيس هذا المعدل باحتساب إجمالي المدخرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٣.

(٤) انظر: World Bank, *Capital for the Future: Saving and Investment in an Interdependent World* (Washington, D.C., 2013).

ويبرز هذا الأمر أهميةَ تحسين فعالية النظم المالية في البلدان النامية لتيسير الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة.

٤ - ويُسلّم كل من توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بضرورة تطوير القطاع المالي المحلي في البلدان النامية وتعزيزه، ويؤكدان أهمية تشجيع التطوير المنظم لأسواق رأس المال المحلية. والواقع أن معدل الاقتراض من القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي زاد متوسطه في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣ من ١٩ في المائة إلى ٣٣ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل، ومن ٥٢ في المائة إلى ٨٢ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل[٥]. ومع ذلك، لا تزال المصارف التجارية هي الجهة الرئيسية التي تقدم الائتمان في العديد من البلدان النامية، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل، في حين تتسم أسواق السندات الخاصة في تلك البلدان ببدائيتها أو لا توجد فيها أصلا. ويذكر مثالاً على ذلك أن الأوراقَ المالية المتعلقة بالدين الخاص تمثل في المتوسط نسبة ٣٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المرتفعة الدخل، إلا أن حصتها لا تتجاوز ٩ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل وتكاد أن تكون منعدمة في البلدان المنخفضة الدخل[٦].

٥ - وينبغي أن توفر أسواقُ رأس المال العميقة قنوات لتدفق الاستثمارات الطويلة الأجل اللازمة للتنمية المستدامة. ويُخشى مع ذلك أن تجتذب هذه الأسواق الناشئة رؤوس الأموال الدولية التي تُقبِل على المضارَبة، مما يؤدي إلى طفرات خادعة وقصيرة الأجل يمكن أن تتخذ مسارا معاكسا عندما تتبدل أهواء المستثمرين على الصعيد العالمي فتسبب صدمات تضر بالاقتصاد الحقيقي. ومن المهم في ضوء ذلك أن تضع البلدان إطارا تنظيميا يكفل السلامة الاحترازية على صعيد الاقتصاد الكلي، وربما يجدر وضع مثل هذا الإطار فيما يتعلق بإدارة حساب رأس المال.

٦ - ومن شأن وجود قاعدة محلية من المستثمرين المؤسسيين (ومنهم على سبيل المثال الصناديق المحلية للمعاشات التقاعدية، وشركات التأمين، والصناديق السيادية) أن يوفر مصدرا للاستثمارات أكثر استقرارا. ولا يزال عدد المستثمرين المؤسسيين في البلدان النامية أقل بكثير من نظرائهم في البلدان المرتفعة الدخل. وهناك مع ذلك استثناءات هامة، مثل

(٥) انظر: World Bank, *World Development Indicators 2013* (Washington, D.C., 2013).

(٦) انظر قاعدة بيانات البنك الدولي للتنمية المالية العالمية [Global Financial Development database]، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

جنوب أفريقيا[٧] وشيلي، يرتفع فيها حجمُ الأصول المتصلة بالمعاشات التقاعدية ارتفاعا كبيرا ليناهز ما نسبته ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كانت مستوياتها لم ترق بعد إلى ما هي عليه في كبرى البلدان المتقدمة النمو حيث تتراوح هذه النسبة بين ٧٠ في المائة إلى ما يزيد على ١٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٦].

٧ - وفي معظم البلدان النامية، يتطلب بناء قاعدة من المستثمرين المؤسسيين تحسين الخبرات والمهارات، وإجراء إصلاحات في مجالات الترخيص وشروط تكوين الحوافظ المالية وتغيير القوانين المتعلقة بالأوراق المالية[٨]. وعلاوة على ذلك، تستلزم المشاريع الاستثمارية تمويلا طويل الأجل، غير أن المستثمرين المؤسسيين، حتى في الاقتصادات المتطورة، لا يُقْدِمون بالضرورة على الاستثمار الطويل الأجل. ويشار على وجه الخصوص إلى أن استثمارات صناديق المعاشات التقاعدية في أصول الهياكل الأساسية الطويلة الأجل تقل عن ١ في المائة من مجموع استثماراتها[٩]. وبناء على ذلك، يتعين عند وضع تدابير سياساتية تهدف إلى إنشاء قاعدة من المستثمرين المؤسسيين أن يُنظر في توفير حوافز تشجع الاستثمار الطويل الأجل.

٨ - ولطالما ارتبط تعميقُ القطاعات المالية بتحسن الأداء الاقتصادي[١٠]، إلا أن هذا الأمر لا يخلو من محاذير هامة ينبغي التطرق إليها. فقد خلصت بحوثٌ أولية[١١] إلى أن ضخامة النظام المالي تستتبع ضمنا قدرا أكبر من النمو في الإنتاجية في البلدان ذات الأسواق المالية الضحلة، لكنها لم تتبين وجود هذه العلاقة في الأسواق الأكثر تطورا. بل إن اهتزاز الاستقرار المالي ونشوء المخاطر المالية يزيدان مع ازدياد عمق القطاعات المالية،

---

(٧) انظر: Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), “The role of banks, equity markets and institutional investors in long-term financing for growth and development: report for G20 leaders”. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في الموقع الشبكي التالي: oecd.org/finance/lti.

(٨) انظر: Andrew Sheng, “Outlook for global development finance—excess or shortage?”؛ ورقة معلومات أساسية مقدمة في سياق تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أيار/مايو ٢٠١٣. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: post2015hlp.org/the-report.

(٩) انظر: G. Inderst, “Pension fund investment in infrastructure”, OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions, No. 32 (Paris, 2009). ويمكن الاطلاع على ورقة العمل هذه في الموقع الشبكي التالي: oecd-ilibrary.org.

(١٠) انظر: R. Levine, “Finance and growth: theory and evidence”, في *Handbook of Economic Growth*، Aghion and Durlauf, eds. (Amsterdam, North-Holland Elsevier, 2005).

(١١) انظر: Stephen Cecchetti and Enisse Kharroubi, “Reassessing the impact of finance on growth”, Bank for International Settlements Working Papers, No. 381 (Basel, Switzerland, 2012)؛ و Cotarelli and Jaramillio, “Walking hand in hand: fiscal policy and growth in advanced economies”, IMF Working Paper (Washington, D.C., 2012).

حسب ما توصل إليه الباحثون[١٢]. ومن التفسيرات المحتملة لهذه المسألة أن نمو الائتمان قد لا يكون موجها بدرجة كافية نحو الاستثمارات الإنتاجية، وهو ما يرتبط بتزايد التركيز في الأسواق المالية على الاستثمار القصير الأجل.

٩ - وفي كثير من الأحيان يقترن ازدياد عمق القطاعات المالية أيضا بالتوسع في تعميم الخدمات المالية. وفي عام ٢٠١٢، كان هناك على الصعيد العالمي ٢,٥ بليون شخص بالغ لا تتوافر لهم سبل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، أما البالغون الذين يحتفظون بحساب واحد على الأقل في مؤسسة مالية رسمية فقد وصلت نسبتهم إلى ما يقرب من ٩٠ في المائة في البلدان المرتفعة الدخل و لم تزد على ٥٧ في المائة تقريبا في الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل و ٢٨ في المائة في الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل و ٢٤ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل[١٣]. وعلاوة على ذلك، أشير إلى أن ٢٠٠ مليون تقريبا من المؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم العاملة في الأسواق النامية والناشئة يفتقر إلى التمويل الكافي[١٤]. ولمعالجة الافتقار إلى سبل الحصول على الخدمات المالية، ينبغي أن يكون تعميم هذه الخدمات هدفاً من أهداف السياسات العامة والإطار التنظيمي العام للقطاع المالي وأن يكون مدعوما بالتزام سياسي من جانب الحكومات الاتحادية والمحلية وحكومات المقاطعات والقطاعات المعنية.

١٠ - ويضاف إلى ذلك أن لا بديل عن اعتماد الحوكمة الرشيدة وتوفير بيئة تمكينية لتسهيل التعبئة الفعالة للموارد المالية المحلية وإنشاء نظام مالي شامل للجميع. وهناك المزيد مما ينبغي عمله قطعا، إلا أن بلدانا نامية عديدة أحرزت بعض التقدم في ذاك الصدد، ولا سيما في مجالات الإصلاح القانوني والتنظيمي وتحسين توفير المعلومات وتسهيل الاشتغال بالأعمال التجارية. ويُذكر على سبيل المثال أن متوسطَ المدة التي يستغرقها بدء المشاريع التجارية انخفض منذ عام ٢٠٠٥ من ٥٠ إلى ٣٠ يوما، كما تراجع هذا المتوسط بمقدار النصف في البلدان المنخفضة الدخل[١٥].

---

(١٢) انظر: Martin Chihak, Asli Demirguc-Kunt, Erik Feyen and Ross Levin, “Financial development in 205 economies, 1960 to 2010”, National Bureau of Economic Research Working Paper Series, No. 18946 (Cambridge, Mass., 2013).

(١٣) انظر قاعدة بيانات البنك الدولي عن تعميم الخدمات المالية في العالم (Global Findex).

(١٤) مستشارة الأمين العام الخاصة للدعوة إلى تمويل شامل للجميع لخدمة أغراض التنمية، التقرير السنوي المقدم إلى الأمين العام، ٢٠١٢.

(١٥) البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٣ (واشنطن العاصمة، ٢٠١٣).

١١ - ولما كان النموُ الاقتصادي المطرد والشامل للجميع هو في نهاية المطاف العامل المحفز لتعبئة الموارد المحلية، فمن المهم أن توضع سياسات محلية فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي. وإذا أريد تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أن تربط السياساتُ بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب مسائل تعبئة الموارد وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، لكفالة الوصول إلى البُنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وقد أكد توافق آراء مونتيري الحاجة إلى حشد الموارد الحكومية.

١٢ - وبالنسبة إلى القدرة على زيادة الإيرادات الحكومية، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ففي عام ٢٠٠٨، كان معدل الضريبة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٤,٥ في المائة[١٦] في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مقارنةً بنسبة ١٧ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل[١٧]، وإن كان هذا المعدل قد انخفض انخفاضا طفيفا في البلدان الأعضاء في المنظمة المذكورة إلى ٣٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٠[١٦](لم تتوافر بيانات محدثة عن البلدان المنخفضة الدخل). وغالبية بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تستخدم في نظمها الضريبية مجموعة متنوعة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. والاعتماد على أنواع مختلفة من الضرائب أمر فعال من الناحية الاقتصادية إذ أن التكلفة الحدية لجمع أي نوع من أنواع الضرائب تزداد بصورة غير متناسبة بعد الوصول إلى عتبة معينة، وخاصة في سياق ضعف الإدارة الضريبية. وفي العديد من البلدان النامية، يُلاحظ ميل النظم الضريبية إلى الاعتماد على مجموعة محدودة من الضرائب وإن كانت تلك المجموعة تتنوع وفقا للعوامل الجغرافية وحسب وفرة الموارد. وبصفة عامة ينبع جانبٌ كبير من الإيرادات الضريبية في البلدان الغنية بالموارد من الصناعات الاستخراجية، في حين تحصل البلدان غير الساحلية عموما على حصة كبيرة من إيراداتها الضريبية من دواوينها الجمركية الحدودية عن طريق التعريفات الجمركية التجارية وضرائب القيمة المضافة المطبقة على الواردات[١٨].

---

(١٦) انظر مجموعة مختارة من الجداول والإحصاءات الواردة في: OECD, *Revenue Statistics 2012 Edition* (Paris 2013). ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الشبكي التالي: oecd.org/tax/tax-policy/revenuestatistics2012edition.htm.

(١٧) صندوق النقد الدولي، ”تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، ٢٠١١“.يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في العنوان الإلكتروني التالي: http://www.imf.org/external/arabic/np/pp/2011/030811a.pdf.

(١٨) انظر: IMF, OECD, the United Nations and the World Bank, “Supporting the development of more effective tax systems”؛ تقرير مقدم إلى الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، ٢٠١١. ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الشبكي التالي: oecd.org/ctp/48993634.pdf.

١٣ - وظلت عموما متوسطاتُ الإيرادات الحكومية في البلدان النامية مقاسةً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مستقرةً نوعا ما منذ مطلع هذا القرن؛ بينما ارتفعت إيرادات الضرائب على القيمة المضافة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل، وإلى ما بين ٦ و ٧ في المائة في البلدان المتوسطة الدخل. وكانت أكبر زيادة لهذا النوع من الإيرادات تلك التي شهدتها الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، حيث زادت حصيلتها من الإيرادات المتأتية من ضريبة القيمة المضافة، مقاسةً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بما يزيد على الضعف في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، تراجعت الضرائب على التجارة تراجعا كبيرا فقاربت نسبة ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، وهو ما يمثل تقريبا نصف مستواها في الثمانينيات من القرن الماضي[١٧]. ولئن كانت ضريبة القيمة المضافة مصدرا مستقرا من مصادر الدخل للعديد من البلدان، فإن إيراداتها لا تعوض بالضرورة الانخفاض في الضرائب المفروضة على التجارة، مما أسفر عن انخفاض صاف في الإيرادات عموما في الكثير من أقل البلدان نموا[١٩]. وربما كان السبب في حدوث هذا العجز مواجهة صعوبات تعرقل إدارة الضرائب وجمعها. فضريبةُ القيمةِ المضافة يمكن أن تُستغل للاحتيال وممارسة الفساد بصورة يصعب أن تتصدى لها البلدان التي تعاني من ضعف القدرة الإدارية[٢٠]. وعلاوة على ذلك، هناك شواغل بشأن تأثير ضريبة القيمة المضافة التوزيعي إذ أن الضريبة المفروضة تناسبيا على مجموع الاستهلاك هي ضريبة تنازلية نسبة إلى الدخل السنوي، وإن كانت التجارب لم تثبت ذلك بشكل قاطع.

١٤ - وظلت حصيلة ضرائب الدخل المتأتية من الشركات مستقرة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٩، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ١,٥ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل وإلى ما يقرب من ٣ في المائة في الشريحتين الدنيا والعليا من البلدان المتوسطة الدخل. وتناهز حصة الإيرادات المتأتية من ضريبة الدخل الشخصي ما نسبته ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل، أو أقل من ١٠ في المائة من جميع إيرادات الضرائب. وبمقارنة هذه الحصة بمثيلتها في البلدان المرتفعة الدخل، يتبين أنها تفوق في تلك البلدان نسبةَ ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (أو ما متوسطه ٢٤ في المائة من مجموع الإيرادات

---

(١٩) انظر: M. Keen and M. Mansour, “Revenue mobilization in sub-Saharan Africa: challenges from globalization I—trade reform”, *Development Policy Review*, vol. 28, No. 5 (September 2010).

(٢٠) انظر على سبيل المثال: J. Zuleta, A. Leyton and E. Ivanovic, “Combating corruption in the revenue administration: the case of VAT refunds in Bolivia”، في: *The Many Faces of Corruption*, Campos and Pradhan, eds. (Washington, D.C., World Bank, 2008).

الضريبية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)[٢١]. وبصفة عامة، لا يدفع ضريبة الدخل الشخصي في البلدان النامية إلا نسبة من السكان تقل عن ٥ في المائة، وذلك مقابل ما يقرب من ٥٠ في المائة من السكان في البلدان المتقدمة النمو[١٧]. وتتعدد أسباب عدم إتيان ضريبة الدخل الشخصي بإيرادات ضريبية أكبر حجما في البلدان النامية، وتشمل ضعف السياسات الضريبية وارتفاع معدلات العمالة غير الرسمية وعجز الإدارات الضريبية عن توسيع الوعاء الضريبي ليشمل المشتغلين لحسابهم الخاص مع اقتران ذلك كله بغياب الإرادة السياسية. ومن الضروري إرساء ثقافة الامتثال للنظام الضريبي من أجل ثني دافعي الضرائب عن بعض سلوكيات التحايل الضريبي والتغلب على ضعف الإرادة السياسية[٢٢].

١٥ - والتدفقات المالية غير المشروعة (أي الأموال المكتسبة أو المنقولة أو المستخدمة بصورة غير قانونية) تنتقص من قدرة العديد من البلدان على تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية[٢٣]. وثمة عناصر مختلفة تتكون منها التدفقات المالية غير المشروعة، من قبيل التهرب والتحايل الضريبيين والتلاعب بالتسعير التجاري وتسعير التحويلات، تحرم البلدان بشكل غير عادل من إيرادات الضرائب. وفي مثال على ذلك، يعتبر التلاعب بالتسعير التجاري ترتيبا غير قانوني ينطوي على المغالاة في قيم فواتير الواردات و/أو الإنقاص من قيم فواتير الصادرات بقصد التهرب من الضرائب. أما تسعير التحويلات، فيقصد به الآلية التي يتم بها تسعير المعاملات التي تتم ضمن المجموعة الواحدة عبر الحدود الوطنية. وهذه الآلية تعتبر في حد ذاتها وسيلة معتادة من وسائل تسيير الأعمال في الشركات المتعددة الجنسيات. لكن استخدام فروع الشركة الواحدة فيما بينها سعرا لا يعكس القيمة الحقيقية قد يؤدي إلى تحول الأرباح فعليا إلى الولايات الضريبية التي تنخفض فيها الضرائب أو تنعدم، بينما تتحول

---

(٢١) انظر: M. Keen, “Taxation and development—again”, IMF Working Paper (WP/12/220) (Washington, D.C., 2012).

(٢٢) انظر: O. H. Fjeldstad, “Taxation and development”, United Nations University-World Institute for Development Economics Research Working Paper No. 2013/010 (Helsinki, 2013).

(٢٣) تذكر رابطة المعونة المسيحية [Christian Aid] أن البلدان النامية تخسر ١٦٠ بليون دولار سنويا بسبب التلاعب بتسعير التحويلات وتزوير الفواتير فقط لا غير. ويقدر فالبي فيتزجيرالد [Valpy FitzGerald] أن الخسائر الضريبية التي تكبدتها البلدان النامية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تراوحت بين ٢٠٠ و ٢٥٠ بليون دولار سنويا، بينما يشير أ. كوبهام [A. Cobham] إلى أن الخسائر الكلية التي تكبدتها البلدان النامية من جراء التهرب والتحايل الضريبيين تصل تقديراتها إلى مبلغ ٣٨٥ بليون دولار سنويا. أما منظمة السلامة المالية العالمية [Global Financial Integrity]، وهي منظمة غير حكومية مقرها في واشنطن العاصمة، ففي تقديرها أن العالم النامي تكبد في عام ٢٠١٠ خسائر ناجمة عن التدفقات غير المشروعة إلى الخارج قدرها ٨٥٩ بليون دولار.

الخسائر والمخصومات إلى الولايات الضريبية التي ترتفع فيها الضرائب. وتتوافر بعض الدلائل التي تشير إلى أن ارتفاع حجم التدفقات غير المشروعة لا يشجع الاستثمار المحلي[٢٤].

١٦ - وأفضلُ السبل إلى مواجهة التلاعب بتسعير التحويلات هو تعزيز الإدارات الضريبية ووضع وتطبيق تشريعات تنظم تسعير تلك التحويلات. ورغم أن التحديات المتصلة بالتسعير متطابقة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فإن البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل استعدادا للتعامل معها. ولذلك وضعت لجنةُ الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية دليل الأمم المتحدة العملي لتسعير التحويل المعد لفائدة البلدان النامية[٢٥].

١٧ - وأفضل الطرق للتصدي للتهرب والتحايل الضريبيين هو تزويد الإدارات المعنية بجمع الإيرادات الحكومية بالموارد الكافية ومنحها الاستقلالية، أما التلاعب بالتسعير التجاري فيُستصوب التصدي له من خلال تأدية السلطات الجمركية مهامها على نحو ما يجب. وبالنسبة إلى البلدان الغنية بالموارد، فإن الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ولا سيما خلال فترة التفاوض السابقة للتعاقد، مطلب محوري لضمان تطبيق الضريبة المناسبة على الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات. وينبغي أن تتعاون البلدان فيما بينها لكي لا تفضي الضغوط التي تمارسها الشركاتُ المتعددة الجنسيات من أجل جعل النُظم الضريبية أكثر مواتاة لمصالح الصناعات الاستخراجية إلى حدوث ما يطلق عليه ''سباقٌ نحو القاع''. وبالنظر إلى أن غالبية التدفقات المالية غير المشروعة تدفقاتٌ عابرة للحدود، ثمة حاجة إلى تقوية تدابير مكافحة غسل الأموال وتعزيز المساعدة القانونية المتبادلة وتقاسم المعلومات بين البلدان. وفي آخر اجتماعات مجموعة الثمانية، خلصت البلدانُ المشاركة إلى أن ''البلدان النامية ينبغي أن تتوافر لها المعلومات والقدرات اللازمة لتمكينها من جمع الضرائب المستحقة لها - وعلى البلدان الأخرى واجب مساعدتها''[٢٦]. وقد شاطرها الرأي وزراءُ مالية مجموعة العشرين الذين أكدوا مجددا التزامهم بتوسيع نطاق التبادل الآلي للمعلومات.

---

(٢٤) انظر: Mick Moore, "The practical political economy of illicit flows"، في: *Draining Development? Controlling Flows of Illicit Funds from Developing Countries*, Reuter, ed. (Washington, D.C., World Bank, 2012).

(٢٥) يمكن الاطلاع على الدليل (باللغة الإنكليزية) في العنوان الإلكتروني التالي: un.org/esa/ffd/documents/UN¬_Manual_TransferPricing.pdf.

(٢٦) انظر: Lough Erne Declaration [إعلان لوف إيرن]. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/207543/180613_LOUGH_ERNE-DECLARATION.pdf.

ثانيا – تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

١٨ – يشدد توافق آراء مونتيري على أهمية تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، بالنسبة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وورد ذلك مجددا في إعلان الدوحة الذي أكد الحاجة إلى توافر الاستثمار الخاص الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أعيد تأكيده في الوثيقة الختامية المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي صدرت بعنوان ''المستقبل الذي نصبو إليه''.

١٩ – وتتألف تدفقات رؤوس الأموال الخاصة العابرة للحدود من عدة مكونات: فيشكل الاستثمارُ المباشر الأجنبي جزءا كبيرا من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الواردة إلى البلدان النامية، ويعتبر أكثر أشكال رأس المال الأجنبي استقرارا. وتشمل التدفقات الأخرى حوافظ الاستثمار في حقوق الملكية والإقراض والقروض المصرفية الدولية. ويضاف إلى ذلك أن منتجات المشتقات المالية التي توفر تدفقات قصيرة الأجل، لا سيما في أسواق الصرف وأسواق المال المحلية، يمكن أن تأخذ شكل تدفقات مادية متعددة[٢٧].

٢٠ – وعلى الرغم من تزايد احتياجات التمويل لأغراض التنمية المستدامة، يبدو أن هناك تراجعا في إقبال المستثمرين الدوليين على الاستثمار الطويل الأجل. فقد انخفض الاستثمارُ المباشر الأجنبي على الصعيد العالمي بنحو ١٨ في المائة في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٢، إلا أن البلدان المتقدمة النمو هي التي شهدت أكبر قدر من الانخفاض في التدفقات الواردة إليها[٢٨]. وتشير التقديرات إلى أن التدفقات الصافية من الاستثمار المباشر الأجنبي الواردة إلى البلدان النامية انخفضت إلى ما نسبته ٤ في المائة تقريبا، من ٤٣٧ بليون دولار في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٤١٩ بليون دولار في عام ٢٠١٢[٢٩]، مع تفوق التدفقات الواردة إلى البلدان النامية للمرة الأولى على مثيلتها الداخلة إلى البلدان المتقدمة النمو[٢٨].

---

(٢٧) انظر: *World Economic Situation and Prospects 2012* (United Nations publication, Sales No. E.12.II.C.2).

(٢٨) انظر: *World Investment Report 2013: Global Value Chains, Investment and Trade for Development* (United Nations publication, Sales No. E.13.II.D.5).

(٢٩) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي المحدّثة في نيسان/أبريل ٢٠١٣؛ والتقديرات التي احتسبتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. ويختلف تصنيف صندوق النقد الدولي لما يسميه ''الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات النامية'' عن التصنيف الذي تعتمده الإدارة لما تسميه ''الاقتصادات النامية''، من حيث عدد البلدان المندرجة في كل من الفئتين. وبالتالي، فإن الأرقام المعروضة عن صافي التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية تختلف عن تلك التي نشرها صندوق النقد الدولي عن الاقتصادات الصاعدة والنامية في قاعدة بياناته عن آفاق الاقتصاد العالمي.

٢١ - وبالرغم من التراجع العام في الاستثمار المباشر الأجنبي على صعيد العالم، ازدادت تدفقاته إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٢٠ في المائة عام ٢٠١٢. وتظل حصة الاستثمار المباشر الأجنبي هي الغالبة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الداخلة إلى أقل البلدان نموا. ولا يزال الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد إلى أقل البلدان نموا مركّزاً في عدد قليل من البلدان والمناطق. والتدفقات الواردة إلى أفريقيا لا تزال محدودة رغم ارتفاعها عما كانت عليه منذ عشر سنوات؛ ولا تزال التدفقات مركزة في البلدان الغنية بالموارد. وتزايدت في الآونة الأخيرة حصة الاستثمار الموجه إلى المشاريع الجديدة حيث استفادت منه الصناعة التحويلية والخدمات في أقل البلدان نموا، ووُجّهت نسبةُ ٢٨ في المائة من هذا النوع من الاستثمار المتدفق إلى أقل البلدان نموا إلى الهياكل الأساسية[٢٨].

٢٢ - وهناك مع ذلك شواغل مبعثها أن الاستثمار المباشر الأجنبي في الأدوات المالية زاد على حساب الاستثمار الأكثر استقرارا في المشاريع الجديدة[٣٠]. فقد حدث على ما يبدو تحول في مكونات الاستثمار المباشر الأجنبي، وأعيد توزيعها من الاستثمار في حقوق الملكية إلى الاستثمار في الديون. وقد اتضح خلال الأزمة المالية أنه عندما تستثمر حصة كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي في الديون فيما بين شركات المجموعة التجارية الواحدة، يمكن للشركة الأم استرداد الدين في غضون مهلة قصيرة. وبناء على ذلك، من المهم أن يأخذ واضعو السياسات العامة في الاعتبار الاستثمارات القصيرة الأجل، بما في ذلك في الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي، إذ يمكن أن تأخذ مسارا معاكسا بشكل أسرع من المتوقع في ظل المناخ الاقتصادي والمالي غير المستقر.

٢٣ - ويزداد بشكل مطرد حجم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فقد بلغت نسبتها ٣١ في المائة من المجموع العالمي في عام ٢٠١٢. ووُجهت حصة كبيرة صوب اقتصادات أخرى نامية واقتصادات تمر بمراحل انتقالية أيضا. وتشكل حصة البلدان الآسيوية حوالي ثلاثة أرباع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من البلدان النامية، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى التدفقات الخارجة من الصين[٣٠]. ولكن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الخارجة من أفريقيا زادت هي الأخرى في عام ٢٠١٢ بما يعادل ثلاثة أمثالها، وكان المحفز لها التدفقات الخارجة من جنوب أفريقيا.

(٣٠) انظر: Jonathan D. Ostry, et al., “Managing capital inflows: what tools to use”, IMF Staff Discussion Note (SDN11/06) (Washington, D.C., 2011).

٢٤ - وتتزايد فرصُ الاستفادة من الاستثمار لتحسين التنمية عندما يتدفق الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين بلدان الجنوب، إذ أن التكنولوجيات والمهارات التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للبلدان النامية يغلب عليها التشابه مع مثيلتها التي تستخدمها الشركات في البلدان المضيفة. وبصفة عامة، يكون نشر التكنولوجيات أكثر يسرا في الاقتصادات الناشئة المتشابهة لأن الشركات المحلية تكون أكثر قدرة على استيعابها بفعالية.

٢٥ - وعلى صعيد أعم، يتميز الاستثمارُ المباشر الأجنبي عن سائر أنواع التدفقات الداخلة بإمكانية تسهيله نقل المعارف والتكنولوجيا. ولكن الأدلة العملية على فعالية تعميم المعارف في ظل الاستثمار المباشر الأجنبي ليست قاطعة[٣١]. ففي بلدان مثل سنغافورة والصين حيث توجد أدلة على حدوث آثار إيجابية في هذا الصدد، يكون ذلك في الأرجح نتيجة لسياسات صريحة تتبعها الحكومة[٣٢]. وفي بلدان أخرى لا تعتمد سياساتٍ مماثلة، كانت تجربة الاستفادة من هذه الميزة من مزايا الاستثمار المباشر الأجنبي أقل نجاحا[٣٣].

٢٦ - ولتعزيزِ الأثر الإنمائي الناجم عن الاستثمار المباشر الأجنبي، يمكن النظر في وضع سياسات عامة تشجع صلات ما قبل الإنتاج بين الشركات المتعددة الجنسيات وأنشطة الإنتاج المحلية، وتعزز نقل التكنولوجيا، وتوفر فرص التدريب للأيدي العاملة المحلية[٣٤]. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يتناول واضعو السياسات العامة أيضا العراقيل غير المالية التي تعوق الاستثمار، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالأطر التنظيمية، وأن يجتهدوا في إيجاد بيئة سياساتية مواتية تستطيع اجتذاب تدفقات مستقرة من الاستثمار المباشر الأجنبي ذي الأجل الطويل.

---

(٣١) انظر: Xiolan Fu, Carlo Pietrobelli and Luc Soete, “The role of foreign technology and indigenous innovation in emerging economies: technological change and catching up”, Inter-American Development Bank Technical Notes, No. IDB-TN-166 (Washington, D.C., Inter-American Development Bank, Institutional Capacity and Finance Sector, 2010).

(٣٢) انظر: S. Mani, *Government, Innovation and Technology Policy: An International Comparative Analysis* (Cheltenham, United Kingdom, Edward Elgar, 2002). وانظر أيضا: Rasmus Lema and Adrian Lema, “Whither technology transfer? The rise of China and India in green technology sectors”، ورقة عمل أعدت للمؤتمر الدولي الثامن للتعلم والابتكار ونُظم تطوير الكفاءات (GLOBELICS)، كوالا لمبور، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

(٣٣) انظر: K. P. Gallagher and M. Shafaeddin, “Policies for industrial learning in China and Mexico”, *Technology in Society*, vol. 32, No. 2 (2010).

(٣٤) انظر: *World Economic and Social Survey 2011: The Great Green Technological Transformation* (United Nations publication, Sales No. E.11.II.C.1).

٢٧ - وبالنظر إلى ضخامة احتياجات التمويل من الاستثمار الطويل الأجل، ولا سيما في الهياكل الأساسية، كان هناك اهتمام متزايد بالدور الذي يمكن أن يلعبه المستثمرون المؤسسيون في مجال تمويل التنمية المستدامة. لكن استثماراتهم في هذا المجال محدودة، ويعزى هذا الأمر جزئيا إلى ضعف الهياكل التنظيمية والحوكمة علاوة على سوء أداء الأسواق عموما. ويضاف إلى ذلك أن الحوافز القصيرة الأجل التي لا تتناسب مع تلك الاستثمارات، ولا سيما الحوافز التي يقدمها الوسطاء الماليون، تعرقل الاستثمار الطويل الأجل وتزيد من المخاطر النظُمية.

٢٨ - والحصةُ الأكبر من الاستثمار المؤسسي في البلدان النامية لا تزال حتى اليوم تتخذ شكل تدفقات حوافظ المضاربة المالية والاستثمارات القصيرة الأجل. وعلاوة على ذلك، لاقى مستثمرون مؤسسيون كثيرون في ظل أجواء الأزمة السائدة صعوباتٍ في إعادة تمويل الالتزامات، الأمر الذي دفعهم إلى الحدّ أكثر من ذي قبلٍ من الاستثمارات الطويلة الأجل[٣٥].

٢٩ - وتبين الاتجاهات الأخيرة تزايد التقلب في تدفقات رؤوس الأموال. فتدفقات الاستثمار في حقوق الملكية الداخلة إلى البلدان النامية مثلا، الوارد أغلبها من مستثمرين مؤسسيين، تراجعت في النصف الثاني من عام ٢٠١١ وزادت في الجزء الأول من عام ٢٠١٢ ثم انخفضت مرة أخرى. وفي منتصف عام ٢٠١٣، أدت تكهنات بشأن احتمال اتخاذ نظام الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة إجراءاتٍ للتيسير الكمي إلى عمليات استرداد ضخمة للاستثمارات المودعة في صناديق الأسهم في الأسواق الناشئة وإلى تدفقات أخرى لرؤوس الأموال إلى الخارج[٣٦]. ويمكن أن يؤدي هذا التقلب إلى عواقب سلبية تضر بالاقتصاد الحقيقي وتسفر بدورها عن تكلفة باهظة على الصعيد الاجتماعي[٣٧].

٣٠ - ولا تزال التدفقات الواردة من المصارف التجارية إلى البلدان النامية ضعيفة، بسبب استمرار مواجهة عدد من المصارف الدولية، ولا سيما في أوروبا، ضغوطا ناجمة عن جهوده لخفض نسبة الاستدانة في رأس المال. ومما يثير القلق بشكل خاص توافر أدلة تشير إلى أن التمويل الطويل الأجل الوارد من المصارف كان محدودا على مدى السنوات القليلة الماضية.

---

(٣٥) انظر: World Economic Forum, “The future of long-term investing”. ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع الشبكي التالي: weforum.org/reports/future-long-term-investing-1.

(٣٦) انظر: *World Economic Situation and Prospects: Monthly Briefing*, No. 56 (July 2013).

(٣٧) انظر: J. A. Ocampo and J. Stiglitz, eds., *Capital Market Liberalization and Development* (New York, Oxford University Press, 2008).

فمجموعُ الاستحقاقات الدولية للمصارف الأوروبية التي تزيد آجالها على سنتين، بما فيها جميع الاستحقاقات العابرة للحدود والاستحقاقات المحلية المقيمة بالعملة الأجنبية، آخذٌ في الانخفاض، وهناك دلائل على أن المبالغ المرصودة لإقراض اقتصادات الأسواق الناشئة أعيد تخصيصها إلى الاستثمارات الأقصر أجلا[٣٨].

٣١ - وكذلك يؤكد توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة أهميةَ التحويلات المالية بالنسبة إلى التنمية[٣٩]. فالسجلات الرسمية تشير إلى أن تدفقات التحويلات المالية الدولية إلى البلدان النامية قدر مجموعها بمبلغ ٤٠١ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وهو ما يتجاوز بكثير حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة. ولا تزال الهند والصين والفلبين والمكسيك أكبر المستفيدين من تحويلات المهاجرين المالية، إلا أن بلدانا نامية أصغر حجما مثل طاجيكستان وليبريا وقيرغيزستان وليسوتو وجمهورية مولدوفا تتلقى الحصة الأكبر من حيث نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي[٤٠]. وارتفاع معدل النمو في التحويلات المالية خلال العقد الماضي يبرز الدور الهام لمجتمعات الشتات باعتبارها مصدرا بالغ الأهمية للأرباح المتأتية من أسعار الصرف. وتتمخض التحويلات المالية عن آثار هامة في سياق الاستهلاك المحلي والتخفيف من حدة الفقر، إلا أنها لم تكن حتى يومنا هذا مصدرا للاستثمار الطويل الأجل في التنمية. وقد اضطلع بعض الحكومات والمنظمات الدولية بمبادرات تهدف إلى توفير الحوافز اللازمة لتشجيع استخدام إيرادات التحويلات المالية لأغراض الاستثمار. ومن المهم أيضا أن تتعاون بلدان المنشأ وبلدان المقصد في الحدّ من تكاليف معاملات التحويلات، والتخفيف حيثما أمكن ذلك من العقبات القانونية والتمويلية التي تعوق إجراء التحويلات المالية وغيرها من التدفقات المالية من المهاجرين.

ثالثا - التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية

٣٢ - في عام ٢٠١٢ فقدت التجارة العالمية الآخذة في التعافي من آثار الأزمة المالية بعضا من زخمها. فلم تنْمُ إلا بنسبة ٢,٠ في المائة متراجعةً بذلك عن معدل النمو الذي بلغ

(٣٨) انظر: World Bank, et al., "Long-term investment financing for growth and development: umbrella paper"، تقرير قُدم في الاجتماع المعقود لوزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظي مصارفها المركزية، شباط/فبراير ٢٠١٣.

(٣٩) تختلف التحويلات المالية نوعا ما عن سائر أشكال التدفقات، إذ أنها تُدرج في الحساب الجاري وليس في حساب رأس المال.

(٤٠) انظر: World Bank, "Migration and development brief 20", 19 April 2013. ويمكن الاطلاع على هذه الإحاطة في الموقع الشبكي التالي: worldbank.org.

عام ٢٠١١ ما نسبته ٥,٢ في المائة، ويُتوقع أن يستمر النمو في التجارة بخطى متثاقلة في عام ٢٠١٣ بنسبة تصل إلى ٣,٣ في المائة[٤١]. ويرتبط هذا التباطؤ بضَعْف الطلب، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. فقد انكمش الطلب على الواردات انكماشا حادا في بلدان أوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان، كما تباطأ في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[٤٢].

٣٣ - ونمت تجارة البضائع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمراحل انتقالية بمعدل أسرع من المتوسط العالمي في عام ٢٠١٢، حيث بلغت نسبة النمو ما قدره ٣,٣ في المائة فساهم ذلك في تضييق الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبالنظر إلى تزايد انخراط العديد من البلدان النامية في شبكات عالمية للإنتاج والتجارة، فقد زاد تأثرها بالتباطؤ العالمي. وشهدت بلدان شرق آسيا على وجه الخصوص تراجعا في صادراتها في الجزء الأكبر من عام ٢٠١٢، بينما سجل الكثير من الاقتصادات الناشئة والبلدان المصدِرة للسلع الأولية تراجعا للصادرات في النصف الثاني من عام ٢٠١٢. وشهدت أقل البلدان نموا انخفاضا طفيفا في حصتها من التجارة العالمية، التي ظلت منخفضة فلم تتجاوز نسبتها ١,١ في المائة. ولا تزال صادرات أقل البلدان نموا مركزةً بدرجة عالية، سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث المنتجات. وعلاوة على ذلك، تشكل صادرات خمسة من أقل البلدان نموا نسبة ٦٢ في المائة من مجموع الصادرات من البضائع[٤٣].

٣٤ - ورغم تعهد بلدان من مجموعة العشرين بالإحجام عن اتباع سياسات الحماية الجمركية، فإن قيودا عديدة فُرضت على التجارة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لا تزال سارية ولم يلغَ منها حتى الآن إلا نسبة ١٩ في المائة[٤٤]، بيد أن عدد التدابير الجديدة المتخذة استمر في التراجع. ومن شأن اختتام جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجريها منظمة التجارة العالمية أن يساعد في الحد من وضع المزيد من تدابير الحماية

---

(٤١) انظر: World Trade Organization (WTO), “World trade 2012, prospects for 2013”, press release, 10 April 2013. ويمكن الاطلاع على هذه النشرة الصحفية في الموقع الشبكي التالي: wto.org/English/news_e/pres13_e/pr688_e.htm.

(٤٢) انظر: *World Economic Situation and Prospects 2013* (United Nations publication, Sales No. E.13.II.C.2).

(٤٣) هذه البلدان هي: أنغولا وبنغلاديش والسودان وغينيا الاستوائية واليمن. انظر: *Least Developed Countries Report 2012: Harnessing Remittances and Diaspora Knowledge to Build Productive Capacities* (United Nations publication, Sales No. E.12.II.D.18).

(٤٤) انظر: WTO, OECD and the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Reports on G20 Trade and Investment Measures: Mid-October 2012 to mid-May 2013*. ويمكن الاطلاع على هذه التقارير في الموقع الشبكي التالي: unctad.org.

الجمركية وأن يساهم بقدر كبير في التعجيل بخطى إنعاش الاقتصاد العالمي وبنمو أكثر إنصافا وشمولا. ولكن التوصل إلى اتفاق شامل لا يزال في الوقت الراهن أملا بعيد المنال، حيث أُعلن رسميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ أن المفاوضات التجارية بلغت طريقا مسدودا[٤٥]. ويمكن اغتنامُ الفرصة التي يتيحها انعقاد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، للسعي إلى تحقيق انفراج للموقف وعقد صفقات في مجالات ثلاثة هي: تيسير التجارة، والمفاوضات بشأن الزراعة، والتنمية.

٣٥ - وبالنسبة إلى موضوع تيسير التجارة، يسعى المفاوضون إلى التوصل لاتفاق يقلل المدة الزمنية التي يستغرقها نقل البضائع والإفراج عنها وتخليصها جمركيا، ويوضح ويحسن القواعد والضوابط المتفق عليها، ويتيح تعاونا فعالا في مجال الجمارك. ويرتبط امتثال البلدان النامية في هذا المجال بتقديم المساعدة التقنية والدعم من أجل بناء القدرات. وفي مجال الزراعة، يُناقش اقتراح قُدِّم لتحسين شروط تخزين الحكومات للغذاء في البلدان النامية لتغطية احتياجات الأمن الغذائي، وإدارة حصص التعريفات الجمركية، والتخلص تدريجيا من إعانات التصدير التي تسبب تشوهات كبيرة في التجارة. بيد أن المفاوضين لم يتوصلوا حتى الآن إلى أي توافق في الآراء بشأن القضايا المحورية في مجال الزراعة.

٣٦ - ويُرجى إحراز تقدم بشأن قضايا التنمية في المؤتمر الوزاري التاسع، بما يشمل إنشاء آلية لرصد تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، ووضع حزمة من التدابير خاصة بأقل البلدان نموا. والاقتراحُ المتعلق بالمسألة الأخيرة يتناول أربعة مجالات هي: التنفيذ التام لإعلان هونغ كونغ الوزاري بشأن إتاحة وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص محددة، وإيلاء معاملة تفضيلية لتسهيل وصول صادرات أقل البلدان نموا من الخدمات، والتوصل إلى اتفاق بشأن القطن. وقد اتُفق بالفعل على تمديد الفترة الانتقالية السابقة لتنفيذ أقل البلدان نموا أحد أحكام الاتفاق المتعلق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٢١[٤٦].

٣٧ - ومع تعطل التقدم في مسار النظام التجاري المتعدد الأطراف، استمر الإقبال على إبرام اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية وفيما بين المناطق. ويوجد حاليا ٢٥١ اتفاقا إقليميا ساريا من اتفاقات التجارة الحرة، وثمة المزيد مما هو في مرحلة التفاوض[٤٧]. وتتيح

(٤٥) انظر: WTO, “Chairman’s concluding statement”, 17 December 2011 (WT/MIN(11)/11).

(٤٦) انظر: Council for TRIPS, “Extension of the transition period under article 66.1 for LDC members”, 11 June 2013 (IP/C/64).

(٤٧) انظر قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية عن اتفاقات التجارة الإقليمية، أيار/مايو ٢٠١٣.

هذه الاتفاقات للبلدان الأعضاء عدم الامتثال لمبدأ ''الدولة الأولى بالرعاية''، فتهدد بذلك بمزيد من التفتيت لقواعد التجارة وبتقويض الاتساق في النظام المتعدد الأطراف. وكثيرا ما تتجاوز القواعدُ المنصوص عليها في هذه الاتفاقات نطاقَ عمل منظمة التجارة العالمية، وقد تفضي إلى مزيد من التهميش لأقل البلدان نموا في سياق الاقتصاد العالمي إذ يندر إدماج تلك البلدان في اتفاقات التجارة الحرة.

٣٨ - وتراجعت المعونة التجارية تراجعا كبيرا في عام ٢٠١١، وهي تلك الفئة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تدعم البلدان النامية وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص في مواجهة القيود المفروضة على التجارة وفي تعزيز قدراتها التجارية. ويتواكب ذلك مع التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية عموما. وانخفضت قيمة التعهدات إلى ما مبلغه ٤١,٥ بليون دولار، أي بنسبة ١٤ في المائة عما كانت عليه في عام ٢٠١٠ ويتوقع أن تكون قد استمرت في الانخفاض في عام ٢٠١٢[٤٨]. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أجرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية الاستعراض العالمي الرابع للمعونة التجارية، وركزتا على الاستراتيجيات الرامية إلى ربط الشركات في البلدان النامية وأقل البلدان نموا بالسلاسل العالمية لإضافة القيمة.

٣٩ - واليوم، تقترب حصةُ التجارة العالمية التي تتم في سياق السلاسل العالمية لإضافة القيمة، إما داخل الشركة الواحدة أو فيما بين الشركات، مما نسبته ٨٠ في المائة. وزادت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية المضيفة للقيمة زيادة كبيرة، فأصبحت اليوم تفوق نسبة ٤٠ في المائة بعد أن كانت نسبتها ٢٠ في المائة عام ١٩٩٠[٤٩]. وقد أدى ذلك إلى زيادة حصة البلدان النامية في التجارة العالمية عموما. لكن تحقيق كافة الفوائد المنبثقة عن زيادة المشاركة لا يتم تلقائيا، وينبغي لذلك أن تضع البلدان النامية السياساتِ الوطنية وهي بحاجة إلى دعم إضافي للاستفادة من نشر التكنولوجيا وبناء المهارات وتطويرها. ويضاف إلى ذلك أن النقلَ المكثف للبضائع في سياق السلاسل العالمية لإضافة القيمة يؤدي إلى انبعاث كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون. وعمليات النقل المرتبطة بتجارة البضائع قد تزيد حصتها وحدها من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم عما نسبته ٧ في المائة[٤٢]. ولكفالة الاتساق بين سياسات التجارة الدولية والنقل والسياسات البيئية، سيستلزم الأمر

(٤٨) انظر: *MDG Gap Task Force Report 2013* (من منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريبا).

(٤٩) انظر من منشورات الأمم المتحدة المتوقع صدورها قريبا: *Global Value Chains and Development: Investment and Value Added Trade in the Global Economy*.

تكميل التدابير الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن شحن البضائع بنُهج أكثر تكاملا، بما في ذلك عن طريق إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالسلع والخدمات البيئية.

٤٠ - وانتشار شبكات الإنتاج العالمية يستتبع أيضا ضرورة تحسين التكامل بين إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وما يتصل بها من إحصاءات عن فروع الشركات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات وعن الاستعانة بمصادر خارجية لأداء المهام التجارية والاستثمار المباشر الأجنبي وميزان المدفوعات، وذلك للتوصل إلى قياس دقيق لأوجه الترابط الاقتصادي والمخاطر الاقتصادية ونقاط الضعف التي تتعرض لها البلدان من خلال السلاسل العالمية لإضافة القيمة. وتعكف اللجنة الإحصائية حاليا على مناقشة إطار جديد لقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية. وبدأت أيضا منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في استحداث مجموعات جديدة من بيانات التجارة في القيمة المضافة.

رابعا - زيادة التعاون المالي والتقني الدوليين لأغراض التنمية

٤١ - حثّ توافق آراء مونتيري البلدان المتقدمة النمو على بذل جهود ملموسة نحو بلوغ هدف تخصيص ٠,٧٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا. وأكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مجددا التزام المجتمع الدولي بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي والتزامها بتخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٥.

٤٢ - وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شدد الأعضاء على أنه لا غنى عن المساعدة الإنمائية الرسمية لتوفير التمويل الخارجي وحشد التدفقات الأخرى. وأكد أعضاء اللجنة مجددا التزامهم بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية ووافقوا على بذل قصاراهم من أجل تحقيق تلك الأهداف.

٤٣ - ومع ذلك، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية للسنة الثانية على التوالي في عام ٢٠١٢. وكان أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية قد قدموا في عام ٢٠١٢

مساعدة إنمائية رسمية بلغت ما قدره ١٢٥,٦ بليون دولار، فيما يمثل ٠,٢٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء. ويشكل ذلك انخفاضا بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٢، وانخفاضا كليا نسبته ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠ الذي شهد بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية ذروتها[٥٠]. وكذلك لم تف الجهات المانحة بأهدافها المتعلقة بتقديم المعونة إلى أقل البلدان نموا. فتراجعت المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا مسجلةً انخفاضا من ٠,١١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمانحين في عام ٢٠١١ إلى ٠,١٠ في المائة فقط في عام ٢٠١٢، ولم يحقق الأهداف المقررة إلا عشرة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، تظهر أحدث البيانات المتاحة تراجعا في المعونة المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهما فئتان أخريان من الفئات ذات الأولوية في ميدان التعاون الإنمائي الدولي[٤٨].

٤٤ - ويضاف إلى ذلك أنه من المتوقع أن يصيب المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية الركود في المدى المتوسط. ففي أحدث الدراسات الاستقصائية التي أجريت عن خطط الجهات المانحة للإنفاق في المستقبل[٥١]، يتبين حدوث زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٣ بما قدره ٩ في المائة، وهي زيادة تُعزى في المقام الأول إلى زيادات في المعونة القابلة للبرمجة قطريا قررها عدد من البلدان المانحة الرئيسية وفي القروض الميسرة المقدمة من الوكالات المتعددة الأطراف. بيد أنه من المتوقع أن يصيب الركودُ نموَ المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، ولا سيما بالنسبة إلى أشد البلدان فقرا التي لا يزال أمامها الشوط الأكبر على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وليس من المتوقع حدوث زيادات كبرى في المعونة القابلة للبرمجة قطريا إلا بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل في الشرق الأقصى وجنوب آسيا ووسطها.

٤٥ - ويُعزى الانخفاض في ميزانيات المعونة في أغلبه إلى السياسات التقشفية التي يتبعها عدد من البلدان المانحة في أعقاب الأزمة، وكانت أكبر التخفيضات هي تلك التي شهدتها ميزانيات البلدان الأشد تضررا من الأزمة التي تشهدها منطقة اليورو. وقد تراجعت عموما مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية في ١٥ بلدا. وخفضت كبرى البلدان المانحة جميعها من المعونة التي تقدمها، وتشمل تلك البلدان ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

(٥٠) انظر: OECD-Development Assistance Committee, “Aid to poor countries slips further as governments tighten budgets”, press release, 3 April 2013. ويمكن الاطلاع على هذه النشرة الصحفية في الموقع الشبكي التالي: oecd.org/newsroom/aidtopoorcountriesslipsfurtherasgovernmentstightenbudgets.htm.

(٥١) انظر: OECD, “Outlook on aid: survey on donors’ forward spending plans 2013-2016”, 3 April 2013. ويمكن الاطلاع على هذه الدراسة في الموقع الشبكي التالي: oecd.org/doc/aid-architecture.

وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة واليابان. وتشكل هذه التطورات السلبية تقهقرا واضحا عن أهداف المعونة المتفق عليها دوليا. وحتى الآن لا تزال الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا هي البلدان الوحيدة التي تقدم ما يتجاوز الهدف الذي حددته الأمم المتحدة، فيما يتوقع أن تبلغ المملكة المتحدة هدف المنظمة هذا في عام ٢٠١٣.

٤٦ - ورغم ضيق موارد الميزانية، حافظ بعض البلدان في عام ٢٠١٢ على ميزانياته المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو زادها. وارتفع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية في تسعة بلدان، وكانت أكبر الزيادات تلك التي سجلتها أستراليا وأيسلندا وجمهورية كوريا ولكسمبرغ والنمسا. وزادت عدة جهات مانحة من غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية من المعونة التي تقدمها زيادة هائلة، وتشمل تلك الجهات الإمارات العربية المتحدة وتركيا.

٤٧ - والمعونة آخذة في التراجع عموما، في حين يتعهد المجتمع الدولي بالتعجيل بوتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد النهائي المحدد لها عام ٢٠١٥ ويسعى إضافة إلى ذلك إلى وضع استراتيجية طموحة للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ تضع القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة في صدارة أولوياتها. ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا تكفي لتلبية كامل احتياجات التنمية المستدامة، فإنها تظل نوعا من التمويل لا غنى عنه بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى الموارد الكافية لتحقيق أهداف التنمية. وتشكل المساعدة الإنمائية الرسمية جزءا كبيرا من التمويل الخارجي للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان الضعيفة على وجه الخصوص ومنها مثلا أقل البلدان نموا. ففي أقل البلدان نموا، تبلغ حصة المساعدة الإنمائية الرسمية النصف تقريبا من مجموع التمويل الخارجي المتاح لها للتغلب على النقص في المدخرات[٥٢]. ويضاف إلى ذلك أنها باتت تعتبر وسيلة تعتمد بشكل متزايد لتعبئة التمويل الخاص لأغراض التنمية.

٤٨ - لقد اعترف منذ زمن طويل بما لنوعية المعونة من أهمية كعامل رئيسي محدد لعمق أثرها الإنمائي. فالتزمت البلدان بزيادة فعالية المعونة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة المعتمد في عام ٢٠٠٥. لكن الخبرة المتراكمة في مجال تنفيذ المبادئ التي تمخض عنها إعلان باريس بشأن تعزيز فعالية المعونة كانت مخيبة للآمال. فعلى الصعيد العالمي، لم يتحقق إلا هدف واحد من ١٣ هدفا معتمدا، وإن كان تقدما قد أحرز نحو بلوغ الكثير من الأهداف المتبقية لا سيما في إطار المؤشرات التي تسأل عنها البلدان النامية بالدرجة الأولى[٥٣].

(٥٢) انظر: *Least Developed Countries Report 2012*.

(٥٣) انظر: OECD, *Aid Effectiveness 2011: Progress in Implementing the Paris Declaration* (Paris, 2012).

٤٩ - ومن الأمور ذات الأهمية البالغة الانتظامُ في تسديد المعونة، ويشمل ذلك قدرة المتلقين لها على التنبؤ بها لأغراض التخطيط الإنمائي. والواقع أن إعلان باريس ألزم الجهات المانحة بتقديم المعونة المتعددة السنوات وبتسديدها وفقا لجدول زمني محدد. وفي برنامج عمل أكرا الذي أقر للمتابعة في عام ٢٠٠٨، صدر تكليف باتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين توافر المعلومات دعما للتخطيط المتوسط الأجل، بما في خطط الإنفاق المستقبلي والتنفيذ التي تعد لفترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وفي أعقاب المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعقود في بوسان بجمهورية كوريا عن فعالية المعونة، وضع إطار عالمي للرصد يتألف من عشرة مؤشرات اعتبرتها البلدان النامية بالغة الأهمية وذلك لمتابعة تنفيذ البلدان لالتزاماتها.

٥٠ - بيد أن المجتمع الدولي لن يتمكن على الأرجح من الوفاء بالتزام منتدى بوسان المتمثل في تحسين القدرة على التنبؤ بتدفقات المعونة بحلول العام المستهدف لذلك أي عام ٢٠١٣، ويُعزى ذلك في الأساس إلى خفض الميزانيات في البلدان المانحة[٥٤]. وتخلص لجنةُ المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تقريرها عن إمكانية التنبؤ بالمعونة إلى أن الجهات المانحة سددت المعونة ناقصة بنسبة ٥ في المائة عام ٢٠١٠ وبنسبة ٨ في المائة عام ٢٠١١ مقارنة بما كان مقررا في عام ٢٠١٠. ويشكل ذلك تدهورا ملحوظا مقارنة بعام ٢٠٠٩[٥٥]. وتحتاج البلدان المانحة إلى النظر في إيجاد آليات إضافية لزيادة إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة.

٥١ - لقد أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب مصدرا تكميليا تتزايد أهميته في سياق تمويل التنمية. وتشير التقديرات إلى أن التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب تراوح بين ١٢,٩ بليون دولار و ١٤,٨ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يستمر في النمو مع الزيادات الكبرى التي تتوخاها الصين وجمهورية فنزويلا البوليفارية والهند[٥٦]. وترد الموارد في معظمها في سياق البرامج الثنائية الموضوعة لتمويل المشاريع. وهذا الشكل من

---

(٥٤) انظر: OECD, “The global partnership for effective development cooperation: enhancing the future contribution to development by all stakeholders”، ورقة عمل قُدمت للمناقشة أثناء انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية، لندن، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٥٥) انظر: OECD, “2012 DAC report on aid predictability: survey on donors’ forward spending plans 2012-2015 and efforts since HLF-4”, December 2012. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير في العنوان الإلكتروني التالي: oecd.org/dac/aid-architecture.

(٥٦) انظر: United Nations System Task Team on the Post-2015 United Nations Development Agenda, *A Renewed Global Partnership for Development*. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير الصادر عن فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في العنوان الإلكتروني التالي: un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/glob_dev_rep_2013.pdf.

أشكال التعاون يقوم على المصالح المشتركة والشراكة لا على التعاطف (فيما عدا في حالات تقديم المساعدة في حالات الطوارئ)، ويعزز مفهوما أشمل لفعالية التنمية. ومن الخصائص المميزة للتعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب اشتماله على نهج متكامل يجمع بين المعاملات التجارية التبادلية والاستثمارات والقروض مع الدعم ذي الاتجاه الواحد، وذلك في برامج المعونة المقدمة للتعليم والصحة والهياكل الأساسية. ومن شأن توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يساعد على التخفيف من وطأة التراجع في إيرادات المعونة الواردة من الجهات المانحة التقليدية، علما بأنه ينبغي ألا يعتبر ذلك بديلا عن تدفقات المعونة التقليدية. ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أيضا ألا يُقلل من أهمية القدرة على تحمل الدين المقدم في شكل قروض تجارية.

٥٢ - ولا يزال نظام المعونة الدولي يفتقر إلى آلية عالمية للمساءلة المتبادلة ذات عضوية شاملة يشارك فيها الجميع. وفي سياق النتائج التي تمخض عنها المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعقود بشأن فعالية المعونة، أرسيت في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢ الشراكةُ العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال. وحددت تلك الشراكة مجموعةً من الأولويات تشمل التفاعل بين التعاون الإنمائي وتعبئة الموارد المحلية، وإشراك القطاع الخاص فضلا عن تبادل المعارف باعتباره شكلا من أشكال التعاون الإنمائي، ومن المقرر أن يعقد أعضاؤها اجتماعات منتظمة على المستوى الوزاري ابتداء من أواخر عام ٢٠١٤. وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن المنتدى، اعترف القادة كذلك بأهمية عمليات الأمم المتحدة التكميلية، ودعوا منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المشاركة في المشاورات بشأن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المنتدى الرفيع المستوى.

٥٣ - وفي ضوء الحاجة إلى تمويل حكومي دولي أكثر استقرارا، تكثفت الجهود المبذولة لإيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية، لا لتمويل الاحتياجات الاجتماعية فحسب وخاصة في أقل البلدان نموا بل ولحشد التمويل الخاص أيضا لمجالات مثل تغير المناخ وغيره من المسائل المثيرة للشواغل على الصعيد العالمي. وتشير التقديرات، حسبما جاء في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠١٢، إلى أن مبلغا يتراوح بين ٤٠٠ و ٤٥٠ بليون دولار يمكن حشده سنويا من خلال فرض الضرائب على المعاملات المالية وانبعاثات الكربون، ومن خلال نظام حقوق السحب الخاصة الذي يعتمده صندوق النقد الدولي. وتعد هذه الآليات المبتكرة وسائل قابلة للتطبيق من الناحية الفنية كفيلة بحشد موارد ضخمة ذات تدفق يمكن التنبؤ به، ويمكن أن تساهم في التصدي للتحديات الناشئة على الصعيد العالمي؛ وهي رغم ذلك وسائل يصعب تنفيذها من المنظور السياسي. فاللجوء إلى نظام

حقوق السحب الخاصة على وجه الخصوص تواجهه عقبات ملحوظة لا على الصعيد السياسي فحسب بل وعلى الصعيد العملي والقانوني أيضا[٥٧].

٥٤ - ومن المهم، مع ذلك، أن يقدم هذا النوع من التمويل إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية وأن يكون مكملا لها. وثمة سؤال هام يُطرح في هذا الصدد يتعلق بكيفية تطبيق هذه التدابير في نهاية المطاف. فقد وافق البرلمان الأوروبي على سبيل المثال على فرض ضريبة على المعاملات المالية في ١١ بلدا. ودعا وزراء التنمية في كل من ألمانيا وبلجيكا وفرنسا في الآونة الأخيرة إلى تخصيص جزء من حصيلة الضريبة المفروضة على المعاملات المالية للمبادرات المتعلقة بالتنمية وتغير المناخ، إلا أنه لم يتضح بعد عدد البلدان التي ستشارك في تطبيق ذلك وحجم حصة العائدات التي ستوجه للتعاون العالمي. ويرجح علاوة على ذلك أن تدرج عائدات الضريبة في ميزانيات الجهات المانحة كمساعدة إنمائية رسمية مما يؤدي إلى احتسابها ضمن الالتزامات المتعلقة بذلك النوع من المساعدة ويحول من ناحية أخرى دون رصد ما إذا كانت هناك تدفقات إضافية إلى جانب المعونة الملتزم بها. وزيادة التركيز على توفير التمويل الحكومي الدولي كوسيلة لحشد التمويل الخاص يثير بدوره مسائل مشابهة، منها ما يتعلق مثلا بمحاسبة الضمانات وغيرها من الآليات.

٥٥ - وحتى في حالة استيفاء الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الموارد الحكومية لن تكفي لتمويل التغييرات الجوهرية اللازمة لكفالة التنمية المستدامة. وينبغي أن يكون للسياسات العامة والتمويل الحكومي دورا رياديا لقيادة الجهود الدولية لتعبئة الموارد بغية سد العجز الكبير في الموارد وتحفيز الاستثمار والبحوث والتطوير وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا على النحو اللازم. وتحقيقا لتلك الغاية، تجري حاليا عملية حكومية دولية في إطار الأمم المتحدة يهدف القائمون عليها إلى إعداد تقرير عن وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠١٤.

خامسا - الدين الخارجي

٥٦ - في عام ٢٠١٢، بلغ المعدل المتوسط للدين الخارجي في البلدان النامية نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي ٢٤,٥ في المائة، وبلغ المعدل المتوسط للدين العام نسبة إلى الناتج المحلي

(٥٧) انظر: IMF, “Enhancing international monetary stability—a role for the SDR?”. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة في الموقع الإلكتروني التالي: imf.org/external/np/pp/eng/2011/010711.pdf.

الإجمالي ٤٥,٩ في المائة بزيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١١[٥٨]، إلا أنه لا يزال منخفضا مقارنة بالمعدلات التاريخية. ومع ذلك، فإن الصورة العامة تخفي ضخامة الدين الذي لا يزال يثقل كاهل بعض البلدان النامية وقرب بلوغ البعض الآخر مرحلة المديونية الحرجة. ورغم أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل استفاد من برامج شاملة لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، لا تزال دول صغيرة وبلدان منخفضة الدخل تواجه تحديات تتصل بالديون السيادية.

٥٧ - وتبلغ المشكلة ذروتها في البلدان الواقعة في منطقة البحر الكاريبي حيث زادت الظواهر المناخية الشديدة الوطأة في بعضها من وهن المركز المالي الذي كان يتسم بالضعف أصلا. ويضاف إلى ذلك أن تلك البلدان تأثرت سلبا بالأزمة المالية بسبب الصلات القوية التي تربطها بالولايات المتحدة وأوروبا، واعتمادها على السياحة إلى حد بعيد علاوة على تراجع الأفضليات التجارية. كما أن بطء النمو الاقتصادي سيجعل من ''تجاوز الدين من خلال النمو'' بكل بساطة أمرا بعيد الاحتمال بالنسبة للعديد من الدول الصغيرة التي قد تحتاج إلى تدابير سياساتية إضافية للتخفيف من أعباء ديونها.

٥٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٣، بلغ ٣٥ بلدا من أصل ٣٩ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ''نقطة الإنجاز'' (أي المرحلة التي تتأكد عندها إمكانية استفادة البلد من كامل برامج التخفيف من الدين). وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، بلغت ثلاثة بلدان أخرى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي: جزر القمر وغينيا وكوت ديفوار. وظلت تشاد البلد الوحيد المتبقي في المرحلة الانتقالية بين نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز، وتأهلت بلدان ثلاثة أخرى للاستفادة من برامج تخفيف الدَين وهي إريتريا والسودان والصومال. ومن الممكن أن تضاف زمبابوي أيضا إلى قائمة البلدان المؤهلة إذ أنها لا تزال تعاني من حالة مديونية شديدة الحرج، بشرط أن يتأكد في تقييمات الدين المجراة في المستقبل أنها تستوفي معيار المديونية وأن تستعيد مركزها كدولة مؤهلة للحصول على المساعدة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

٥٩ - بيد أن زيادة الاقتراض من جانب البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك تمويل السندات المالية والاقتراض من الدائنين غير التقليديين والاستفادة من التمويل الميسر، أصبح يلبي احتياجات الاقتراض الناشئة حديثا. ففي السنوات القليلة الماضية مثلا، قامت ١٠ بلدان أفريقية، منها ٣ بلدان منخفضة الدخل، بإصدار سندات سيادية في أسواق رؤوس الأموال

(٥٨) النسب والبيانات المعروضة يستند جميعها إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي الخاصة بصندوق النقد الدولي، نيسان/أبريل ٢٠١٣.

الدولية، فحشدت موارد بلغ إجماليها ٨,١ بلايين دولار. ويستحق سداد الدين الجديد في أجلٍ أقصر (١١,٢ سنة مقابل آجال استحقاق متوسطها ٢٨,٧ سنة) وله قسائم ذات ربحية أعلى (٦,٢ في المائة مقارنة بقسائم ربح متوسطها لا يتجاوز ١,٦ في المائة) على الدين الأجنبي غير المسدد[٥٩]، الذي يتوافر الجزء الأكبر منه بشروط ميسرة. ويشير تحليل أجرته مجموعة البنك الدولي أن معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قطعت في ثمانية بلدان ثلث الطريق إلى ما قبل التخفيف من الدين. ورغم زيادة الاقتراض، تشير التحليلات التي أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن القدرة على تحمل الدين في فرادى البلدان إلى أن درجة تعرض البلدان المنخفضة الدخل لمخاطر خارجية تؤدي بها إلى حالة مديونية حرجة تحسنت أو استقرت في ٩٠ في المائة من البلدان المنخفضة الدخل منذ عام ٢٠٠٩[٦٠].

٦٠ - ويلاحظ إضافة إلى ذلك أن تشكيلة الدين العام آخذة في التبدل بالنسبة للبلدان النامية بجميع فئاتها. ويذكر على وجه الخصوص أن حصة الدين المحلي المقيم بالعملات المحلية زادت مما يقلل من مخاطر اختلاف العملات التي قد تتعرض لها البلدان. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادةٌ في الدين القصير الأجل من حيث نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وربما يعكس ذلك التحولَ في اتجاهات التمويل في أسواق رؤوس الأموال المحلية التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى أسواق للسندات الأطول أجلا.

٦١ - ومن الواضح من خلال المناقشة الجارية أن تعزيزَ دورِ الاقتراض من الخارج لأغراض النمو والتنمية يستلزم بذل الجهود لتدعيم ثلاثة ركائز هي: الإقراض والاقتراض المسؤولان، وإدارة الدين، إضافة إلى إيجاد إطار لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٦٢ - وتتزايد أهمية حسن تصميم استراتيجيات إدارة الدين المسؤولة وتنفيذها في ضوء ازدياد تنوع المقرضين وأدوات الإقراض. وإضافة إلى ذلك، كانت أزمات الديون السيادية السابقة تتسم باتجاه الدائنين إلى إقراض بلدان تفتقر إلى دعائم قوية إقراضا يوصف إلى حد ما بعدم المسؤولية وبأسعار فائدة منخفضة نسبيا. ولذلك فلا غنى عن أن يحسن الدائنون عمليات الفحص التي يقومون بها قبل تقديم الائتمان. وتحسين توقيتِ توافر البيانات المتعلقة بالديون السيادية وتغطيتها استنادا إلى نظم إبلاغ يعتمدها الدائنون والمدينون على

---

(٥٩) انظر: H. Rashid and J. Stiglitz, “Sub-Saharan Africa’s subprime borrowers”. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: project-syndicate.org.

(٦٠) انظر: IMF, “Review of the policy on debt limits in fund-supported programs”. ويمكن الاطلاع على هذا العرض في العنوان الإلكتروني التالي: imf.org/external/np/pp/eng/2013/030113.pdf.

السواء سيؤدي إلى تقييم أكثر موثوقية للقدرة على تحمل الدين. وتقود الأونكتاد الجهود الرامية إلى وضع هذه المسألة في صدارة المناقشات، وقد صاغت في عام ٢٠١٢ ”المبادئ المتعلقة بتعزيز الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول“[٦١]. وتعتبر هذه المبادئ أداة هامة من أدوات الوقاية من الأزمات إذ أنها تتناول تحديدا مسؤولية الجهات السيادية المقرضة والمقترضة على السواء من خلال الدعوة إلى اتباع قواعد سلوك سليمة ووضع إطار مؤسسي عند إبرام معاملات الإقراض أو الاقتراض. وعلاوة على ذلك يواصل الفريق العامل لمجموعة العشرين المعني بالبنيان المالي الدولي أعماله المتعلقة بممارسات الإقراض الممكن تحمل أعبائه. وللمساعدة التقنية وبناء القدرات دور هام أيضا في هذا المجال.

٦٣ - وفي حالة البلدان النامية من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المتقدمة النمو، تفتقر عملية إعادة هيكلة الديون إلى آلية مركزية لحل المنازعات، وقواعد للأولوية قابلة للإنفاذ يتبعها الدائنون، وتمثيل منظم لجميع الجهات المعنية. والجهود الرامية إلى إصلاح البنيان اللازم لإعادة هيكلة الديون تتسم بالبطء، كما أن الخطوات الإضافية المتخذة لم تكن كافية لتسوية أزمات الديون في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة[٦٢].

٦٤ - وكان إدراج شرط الإجراء الجماعي في عقود السندات بقصد تسوية بعض المسائل المتعلقة بالتنسيق بين الدائنين عند إعادة هيكلة الديون. بيد أن هذا الشرط لا يعالج جميع التعقيدات المرتبطة بإعادة هيكلة الديون السيادية، بما في ذلك تحديد قواعد الأولوية والامتثال لمبدأ الصحيفة البيضاء لتمكين البلدان المدينة من استئناف النمو. بل إن شرط الإجراء الجماعي ليس له أثر إلا في الديون المتمثلة في سندات، ولا يشمل بذلك الجهات المتنوعة المقرِضة للبلدان.

٦٥ - ومع استمرار أزمة الديون التي تعاني منها الدول الأعضاء في منطقة اليورو، ازداد الاعتراف بأن مشاكل الدين يمكن أن تفضي إلى مخاطر تجتاح النظام بأكمله وبأن هيكل تسوية أزمات الدين لا بد أن يعاد النظر فيه. ويزداد يوما بعد يوم التسليم بأن استمرار الحال على ما هو عليه أمرٌ باهظ التكلفة بالنسبة للجميع، وبأنه من الضروري إيجاد توازن بين البرامج المتنوعة ما بين تلك التي تقدم تمويلا جديدا أو توقِف سداد الدين أو برامج هيكلة الدين أو التكيف.

---

(٦١) للاطلاع على تلك المبادئ، انظر: unctad.info/upload/Debt%20Portal/Principles%20drafts/SLB_Principles_English_Doha_22-04-2012.pdf.

(٦٢) انظر: Udaibir S. Das, Michael G. Papaioannou and Christoph Trebesch, “Sovereign debt restructurings 1950-2010: literature survey, data and stylized facts”, IMF Working Paper (Washington, D.C., 2012), pp.60-65.

٦٦ - وقد نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة مع الأونكتاد سلسلةً من حلقات النقاش واجتماعات أفرقة الخبراء الرفيعة المستوى لمناقشة التدابير الممكنة من أجل تعزيز الفعالية في عملية إعادة هيكلة الدين. وتشمل التقارير المنبثقة عن تلك الاجتماعات خيارات تعاقدية وتشريعية على السواء تُطرح لمزيد من المناقشات(٦٣). وتتولى الأونكتاد حاليا تنسيق أعمال فريق عامل دولي يُعنى بإنشاء آلية لتسوية الديون. ويضم الفريق العامل خبراء معروفين وجهاتٍ معنية بارزة بغية دراسة الخيارات المتاحة فيما يتعلق بالآلية المذكورة. وقرر صندوق النقد الدولي إعادة النظر في سياساته وممارساته المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية في أعقاب مناقشة مجلسه للتقرير المعنون ''إعادة هيكلة الديون السيادية - المستجدات والتداعيات بالنسبة للإطار القانوني والسياساتي الذي يعتمده الصندوق'' [*Sovereign Debt Restructuring – Recent Developments and Implications for the Fund's Legal and Policy Framework*] في أيار/مايو ٢٠١٣(٦٤).

٦٧ - وينبغي أن يسعى المجتمع الدولي بخطى حثيثة إلى وضع نهج أو آلية متفق عليهما لتسوية الديون السيادية بحيث يمكن التنبؤ بالإجراءات القانونية وضمان إعادة هيكلة الدين في الوقت المناسب مع توزيع الأعباء بصورة عادلة. ولعل الدعوة إلى تشكيل فريق عامل دولي لدراسة الخيارات المتاحة لتعزيز البنيان الدولي من أجل إعادة هيكلة الدين خطوة أولى في هذا الاتجاه.

سادسا - معالجة المسائل النُظُمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية

٦٨ - يواصل المجتمعُ الدولي جهودَه الرامية إلى إصلاح النظام والبنيان النقدي والمالي الدولي من أجل تحسين أدائهما واستقرارهما وصلابتهما في مواجهة الأزمات. ورغم هذه الجهود، لا تزال أوجه القصور التي تعتري النظامين بأكملهما قائمة، وهي تؤدي مقترنة بعوامل أخرى إلى تقويض قدرتهما على تعبئة الموارد وتخصيصها لتمويل احتياجات التنمية المستدامة. وثمة حاجة بناء على ذلك إلى مزيد من الإجراءات لتعزيز ترابط هذا النظام وذلك البنيان واتساقهما، ولا سيما في المجالات الرئيسية التالية: (أ) تنسيق السياسات المالية والاقتصادية

(٦٣) انظر التقارير المنبثقة عن حلقات النقاش واجتماعات أفرقة الخبراء المذكورة في الموقعين الشبكيين التاليين: un.org/esa/ffd/msc/externaldebt/index.htm و unctad.info/en/Debt-Portal.

(٦٤) متاح على الموقع الشبكي التالي: imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2013/pol052313a.htm.

والحوكمة الاقتصادية العالمية؛ (ب) تنظيم المسائل المالية؛ (ج) الرقابة المتعددة الأطراف؛ (د) شبكة الأمان المالي العالمية؛ (هـ) الديون السيادية.

٦٩ - إن الأزمة العالمية وتداعياتها سلطتا الضوء على أهمية تنسيق السياسات المالية والاقتصادية العالمية وكشفتا أوجه القصور التي تعتريه. وللتغلب على الثغرات التي تشوب البنيان المؤسسي للحوكمة العالمية، باتت مجموعات قطرية مختارة مثل مجموعة العشرين المنبر الرئيسي لتنسيق السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي. وقد التزم زعماء مجموعة العشرين بمعالجة مواطن الضعف ذات الأثر القصير الأجل التي تشوب النظام المالي وبتعزيز دعائم النمو المتوسطة الأجل، بغية الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي وتشجيع نمو مستدام في سياق الاقتصاد العالمي يتسم بالقوة والتوازن. وأعيد تأكيد تلك الالتزامات في اجتماعي وزراء مالية البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين ومحافظي مصارفها المركزية اللذين عقدا في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وفي موسكو في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٧٠ - لقد تسببت الأزمةُ المالية في تضييق الفجوة الناجمة عن اختلال التوازنات العالمية في الاقتصادات الكبرى[٦٥]، إلا أن هذا الأمر يعزى في المقام الأول إلى انكماش الطلب على صعيد الاقتصاد العالمي بينما ظلت المشاكل الهيكلية قائمة. وارتبط اختلال التوازنات العالمية هذه بتراكم الاحتياطيات من العملات الأجنبية، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة والنامية التي يحتفظ الكثير منها بالاحتياطيات كنوع من أنواع التأمين الذاتي ضد التقلبات الشديدة للأسواق المالية. ولكن المغالاة في الاحتفاظ بالاحتياطيات أمر مكلف. فمعظم البلدان يحتفظ باحتياطيات في شكل سندات الخزانة التي تصدرها الولايات المتحدة وغيرها من الأصول المأمونة. وعلى هذا النحو، تمثل الاحتياطيات شكلا من أشكال الادخار المقيّد الذي لا يمكن استثماره في التنمية المستدامة. وفي حين يمكن أن تعتبر الاحتياطيات نوعا من أنواع التأمين يتخذها كل بلد على حدة فيقلل بالتالي من مخاطره، فإنها مجمعة تزيد من تفاقم اختلال التوازنات العالمية. وقد أوصت لجنة الخبراء المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي[٦٦] بأن يستفيد نظام الاحتياطي الدولي استفادة أكبر من نظام حقوق السحب الخاصة التابع لصندوق النقد الدولي إذ أن النظام الأخير يوفر بديلا منخفض التكلفة يغني عن تكديس الاحتياطيات الدولية لأغراض التأمين الذاتي.

(٦٥) انظر: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٣ (E/2013/70).

(٦٦) انظر تقرير لجنة الخبراء المعنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: un.org/ga/president/63/commission/financial_commission.shtml.

٧١ - وثمة حاجة واضحة إلى مواصلة تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية وإيجاد إطار لها أكثر شمولا لمختلف الأطراف. ويستلزم ذلك تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها. فالأمم المتحدة توفر محفلا يعتبر بحق محفلا عالميا متعدد الأطراف يشارك فيه الجميع. ومن المهم في هذا الصدد أن تواصل مجموعة العشرين تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة وتوطيده ووضعه في إطار منهجي.

٧٢ - وإصلاح المؤسسات المالية الدولية عنصر آخر من العناصر الهامة لتعزيز فعالية الحوكمة الاقتصادية العالمية وتوسيع نطاق المشاركة فيها. وقد اتخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطواتٍ هامة للمضي قدما صوب إيجاد هيكل للحوكمة أوسع تمثيلا وأسرع تجاوبا وأكثر خضوعا للمساءلة. وقد أُحرز تقدم في عملية التصديق على الإصلاح الذي أجري لحصص العضوية في صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٠، فأصبحت تعكس بشكل أفضل التغير في الثقل النسبي لاقتصادات أعضاء الصندوق على الصعيد العالمي. واستوفيت اثنتان من العتبات الثلاث اللازمة لكي تدخل الإصلاحات حيز النفاذ. وفيما يتعلق بالشرط المتبقي، كان عدد الأعضاء في الصندوق الذين أقروا حتى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٣ التصديقَ على التغييرات المدخلة على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ما قدره ١٤٠ عضوا يمثلون حوالي ٧٦ في المائة من قوة التصويت الإجمالية أي أقل بقليل من النصاب المطلوب لاستيفاء هذا الشرط ونسبته ٨٥ في المائة[٦٧]. وبالإضافة إلى ذلك، التزم المجلس التنفيذي للصندوق بالتوصل إلى صيغة جديدة لحصص العضوية في إطار أعماله المتعلقة بالاستعراض العام الخامس عشر للحصص بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٧٣ - وكانت الأزمة المالية العالمية قد كشفت عن أوجه قصور جوهرية تعتري النظام المالي الدولي. فاتُخذت خطوات من أجل تعزيز التنظيم المالي الدولي لتحقيق أهداف أهمها على الإطلاق كفالة سلامة النظام المالي وموثوقيته، يرتكز محورها على القطاع المصرفي من خلال إطار اتفاقية بازل الثالثة. وتشمل التدابير الإضافية تعزيز الرقابة على النظام المصرفي الموازي، ومعالجة المشاكل المرتبطة بالمؤسسات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للنظام بحيث غدت ''أكبر من أن تترك فريسة للإفلاس''، وإصلاح الأسواق الموازية لتداول المشتقات المالية. ويُخشى مع ذلك أن يفضي التشدد في التنظيم وتعقد الإطار إلى موجة جديدة من محاولات الالتفاف لاستغلال الثغرات التنظيمية. وقد تواجه الأسواق الناشئة والبلدان النامية، على وجه الخصوص، صعوبات شديدة من حيث القدرة على تنفيذ اللوائح التنظيمية ورصد تطبيقها

(٦٧) انظر: IMF, "Acceptances of the proposed amendment of the Articles of Agreement on reform of the Executive Board and consents to 2010 quota increase". ويمكن الاطلاع على قائمة البلدان التي أقرت تعديل اتفاق تأسيس صندوق النقد الدولي في الموقع الشبكي التالي: imf.org/external/np/sec/misc/consents.htm.

والتصدي لما يمكن أن تتمخض عنه من عواقب غير مقصودة تؤثر في نظامها المالي[٦٨]. واللوائح التنظيمية الواسعة النطاق مع بساطتها، مثل الإلزام بنسب عالية لرؤوس الأموال وبمعدلات استدانة منخفضة، مقترنة بقواعد بسيطة معاكسة للدورات الاقتصادية، سيسهل تنفيذها وتقل تكاليف إدارتها[٤٢]. ويُذكر أيضا أنه ما من اهتمام كاف يولى إلى معايير هامة تقيس حسن أداء القطاع المالي، وخاصة في سياق تعزيز الاستقرار والنمو على صعيد الاقتصاد الكلي، ولا إلى إمكانية الوصول إلى الائتمان وغير ذلك من الخدمات المالية[٦٩].

٧٤ - وجرى في السنوات الأخيرة تعزيز الرقابة المتعددة الأطراف من حيث النوعية والتغطية على السواء، بغية تحديد المخاطر التي تتهدد الاستقرار المالي والاقتصادي. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، نفذ صندوق النقد الدولي القرار المتعلق بالرقابة المتكاملة الذي يعزز الإطار القانوني للرقابة. والأهم من ذلك أن قرار الرقابة المتكاملة يتيح إجراء تحليل أكثر تكاملا واتساقا للآثار العرضية، بما في ذلك النطاق الكامل للآثار العرضية التي تلحق بالاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي من جراء السياسات التي تعتمدها البلدان الأعضاء. ويجرى هذا التحليل من خلال إعداد تقارير مبتكرة عن التداعيات والحسابات الخارجية، يتوسع بها صندوق النقد الدولي فيما يعده من تقييمات لاستقرار الحسابات الخارجية فيتجاوز أسعار الصرف ليشمل تقييمات الميزانيات العمومية الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال وسياسات الاحتياطيات الدولية. وزاد صندوق النقد الدولي أيضا من التركيز على الآثار الناجمة عن مخاطر القطاع المالي التي تتهدد الاستقرار العالمي. فقد استحدث استراتيجية جديدة للرقابة المالية ترسي الدعائم لصوغ إطار موحد للمالية الكلية يأخذ في الحسبان أوجه الترابط بين القطاعات المالية والصلات والتفاعلات بين سياسات الاقتصاد الكلي والسلامة الاحترازية الكلية في المدى المتوسط.

٧٥ - وفي خضم تقلبات متواصلة يشهدها القطاع المالي، جرى تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية إلى حد بعيد، لكن الجهود الرامية لسد الثغرات التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية لا تزال جارية. وقد عزز صندوق النقد الدولي أدواته المعتمدة لمنع الأزمات بإدخال مزيد من

---

(٦٨) انظر: Financial Stability Board, “Identifying the effects of regulatory reforms on emerging market and developing economies: a review of potential unintended consequences”؛ تقرير قُدم إلى اجتماع وزراء مالية بلدان مجموعة العشرين ومحافظي مصارفها المركزية، حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(٦٩) انظر: Joseph E. Stiglitz, “Principles of regulation”, presentation at the Initiative for Policy Dialogue, Financial Markets Reform Task Force Meeting, Manchester, United Kingdom, July 2006. ويمكن الاطلاع على هذا العرض في الموقع الشبكي التالي: http://policydialogue.org/events/meetings/financial_markets_reform_task_force_meeting_manchester_2006/materials.

المرونة على إطار الإقراض في الصندوق من أجل تقديم حصة كبيرة من التمويل مقدما على سبيل الحيطة مع زيادة إمكانية الاستفادة بالقروض وتبسيط شروط الاقتراض. ومنذ بداية الأزمة، تعهد الصندوق بتقديم قروض للبلدان الأعضاء فيه يفوق مبلغها ٣٠٠ بليون دولار بكثير[٧٠]. وإضافة إلى ذلك، تكمل العناصر الإقليمية والثنائية شبكة الأمان المالي العالمية. وتتزايد أهمية الدور الذي تؤديه الاتفاقات المالية الإقليمية إذ يستفاد فيها من الصلات الوثيقة بين المقرضين والمقترضين. ومن أهم تلك الاتفاقات آلية تحقيق الاستقرار الأوروبية المنشأة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ذات القدرة الإقراضية البالغ حدُّها الأقصى ٥٠٠ بليون يورو. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، وافقت الآلية الأوروبية على برنامجين رئيسيين لاتفاقات تسهيلات المساعدة المالية ينفذان في إسبانيا وقبرص. ومع ذلك، لا يزال النظام المالي يفتقر إلى آلية عالمية تكفل سرعة توافر الموارد الكافية لتحقيق الاستقرار في الأسواق حينما تجتاح النظُم أزماتُ السيولة.

سابعا – استمرار العمل الدؤوب

٧٦ – عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعه الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“. وعقب البيان الافتتاحي لكل من رئيس المجلس ونائب الأمين العام، انعقدت في الجلسة الصباحية حلقة نقاش وزارية رفيعة المستوى عن ”الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية“. وعُقدت في جلسة بعد الظهر مناقشتان مواضيعيتان غير رسميتين عن: (أ) تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال حشد رأس المال الخاص، في سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ (ب) الشراكة العالمية من أجل التنمية في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترد النتائج التي تمخض عنها الاجتماع في الموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر A/68/78-E/2013/66).

٧٧ – وعملا بقرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٧، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي جلسةً خاصة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عن موضوع ”القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية: الدروس المستفادة من أزمات الديون والعمل الجاري بخصوص إعادة هيكلة الديون

(٧٠) انظر: IMF, “IMF’s response to the global economic crisis”. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير في الموقع الشبكي التالي: http://www.imf.org/external/np/exr/facts/changing.htm.

السيادية وآليات تسوية الديون''. وإثر بيانات افتتاحية أدلى بها رئيس المجلس والأمين العام للأونكتاد والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، أدار كبار مسؤولي البنك الدولي والأونكتاد وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المناقشاتِ التي تناولت موضوع الجلسة. وفي الجلسة المعقودة بعد الظهر ، ألقى الأستاذ جوزيف ستيغليتس كلمة رئيسية بعنوان ''الثغرات في البنى القانونية والمؤسسية لإعادة هيكلة الديون''، تلتها حلقةٌ للنقاش. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع الشبكي التالي: ww.un.org/esa/ffd.

٧٨ - وأنشأت الجمعية العامة بمقررها ٥٥٩/٦٧ لجنةَ الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وذلك على نحو ما يرد في الوثيقة الختامية المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واللجنة المؤلفة من ٣٠ خبيرا رشحتهم المجموعات الإقليمية، مكلفة بأن تعد بحلول عام ٢٠١٤ تقريرا تقترح فيه خياراتٍ لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيستعان في هذا التقرير بالدعم التقني المقدم من منظومة الأمم المتحدة وسيُستند إلى مشاورات مفتوحة وواسعة النطاق مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية. وقد شُكل فريق عامل معني بتمويل التنمية المستدامة يعمل في إطار تنسيق مشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأوكلت إليه مهمة تقديم إسهامات فيما تقوم به اللجنة من أعمال حسب الاقتضاء. وستقوم الأمانة الفنية للجنة، الكائنة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتيسير التنسيق مع العمليات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، ولا سيما الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وعملية تمويل التنمية، وعملية إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.